

كويتي عيراق
داد كاي بالآي نيتتيايدي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد : ٢٣ / اتحادية / تمييز / ٢٠١١

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١١/٨/١٤ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طسه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو أئتمن المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

التمييز - المدعية - / منتهى عارف محمود .

التمييز عليه - المدعى عليه - / محافظ البنك المركزي / إضافة لوظيفته وكياله الموظف الحقوقي حسن لفته هاشم .

الإدعاء /

ادعت المدعية (المميزة) أمام مجلس الانضباط العام الذي أحال الدعوى الى محكمة القضاء الإداري حسب الاختصاص النوعي ، بأنها قد أعيد تعيينها عام ٢٠٠٦ في دار النهرين للطباعة التابع لدائرة المدعى عليه / إضافة لوظيفته لكونها من المقصولين السياسيين ثم الغي شمولها بقاتون إعادة المقصولين السياسيين من لجنة التحقيق فقرر المدعى عليه / إضافة لوظيفته (التمييز عليه) بموجب الأمر الإداري المرقم (٧٦٦) والمؤرخ ٢٠٠٩/٢/١٧ إلغاء أمر إعادتها الى الوظيفة . ادعت المدعية انها تظلمت من قرار إلغاء إعادة تعيينها أمام المدعى عليه / إضافة لوظيفته بتاريخ ٢٠١٠/٨/٣٠ . أقامت المدعية دعوها بتاريخ ٢٠١٠/١١/١٠ ، ونتيجة للمرافعة الحضورية العلنية أصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١١/٥/٩ وبعد اضبارة ٢١/٢١/٢٠١١ حكماً يقضي برد دعوى المدعية ذلك ان محكمة القضاء الإداري غير مختصة بالنظر في القرارات الإدارية التي رسم القانون طريقاً للتظلم منها أو الاعتراض عليها أو الطعن فيها . طعنتم المميزة بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لاحتها التمييزية المؤرخة ٢٠١١/٥/٢٦ طالبة نقضه للأسباب الواردة فيها .

القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الطعن التمييزي واقع ضمن المدعى الغالوتية قرر قبوله شكلاً ، ولدى عطف النظر على القرار التمييزي وجد انه لما استند



كويتي عيراق
داد كاي بالاي نيتتيجادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد : ٢٢ / اتحادية / تمييز / ٢٠١١

اليه من اسباب صحيح وموافق للقانون ، ذلك ان المدعية تدعي ان لها حقوق وظيفية ناشئة عن تطبيق قانون إعادة المفصولين السياسيين رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٥ كونها قد أعيد تعيينها في إحدى الدوائر التابعة للمدعى عليه/إضافة لوظيفته (دار النهرين للطباعة) لكونها من المفصولين السياسيين ثم الغي شمولها بالقانون أعلاه ، وحيث ان هذا القانون قد رسم طريقاً للطعن بالقرارات المتعلقة بتطبيقه ، وحيث ان الفقرة (د) من البند (ثانياً) من المادة (٧) من قانون مجلس شورى الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ المعدل قد نصت بان تختص محكمة القضاء الإداري بالنظر في صحة الأوامر والقرارات الإدارية التي لم يعين مرجع للطعن فيها عليه تكون دعوى المدعية منتهى عارف محمود موجبة للرد ، قرر تصديق الحكم المميز والقاضي بردها وتحميل المميز رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١١/٨/١٤ .


الرئيس
مدحت المحمود


العضو
فاروق محمد السامي


العضو
جعفر ناصر حسين


العضو
أكرم طه محمد


العضو
أكرم احمد بابان


العضو
محمد صائب النقشبندي


العضو
عبود صالح التميمي


العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس


العضو
حسين أبو التمن

دقت
ش.ع.ج.ه

علياء حسين